١٥ ـ الموقف السورى من الحرب :
نحو إعادة إحياء الدور الإقليمى

د. رضوان زيادة (*)

مقدمة

خرجت سوريا من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية المتنافرة التى امتدت منذ انقلاب حسنى الزعيم الأول فى عام ١٩٤٩، وحتى «الحركة التصحيحية» فى عام ١٩٧٠، كما خرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضًا بشعبية ورمزية لم يكن ليحظى بها رئيسٌ لسوريا من قبل، وساهم ذلك كله فى تحويل سوريا من موقع يتنافس عليه الجميع إلى لاعب يطلب ودَّه الجميع، فسوريا بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها فى داخلها، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التى كانت تتنافس عليها[١]، وهذه هى الفرضية الرئيسة التى عمل الباحث الإسرائيلى موشيه ماعوز جاهدًا فى كتاباته على إثباتها؛ حيث يلخص تطور تحول الدور السورى كالتالى: «لقد تحولت سوريا تحت قيادة حافظ الأسد من بلد ضعيف هشٍّ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، فسوريا التى كانت لعقود متتالية هدفًا لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية؛ أصبحت بقيادة الأسد إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذًا وتأثيرًا»؛ وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو الهول دمشق»[٢].

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد لكى يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية، سيما أثناء جولات كيسنجر المكوكية، وزادت من حضوره ورمزيته إلى

(*) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

أن استطاع أن يستثمرها بنجاح فى تعزيز سلطته، وضمان استقراره؛ فبعد عودة القنيطرة «المحررة» عن طريق اتفاقية فصل القوات؛ ذهب بنفسه ليرفع العلم السورى فوقها دليلاً على استعادتها، وستصبح هذه الصورة رمزًا يتكرر يوميًا ويتابعه السوريون باستمرار، أما النظام الرسمى فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرينيين» فى إشارة إلى «حركته التصحيحية» فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٠ التى تمكّن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم فى سوريا، وتشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ الحرب التى خاضها الأسد بطموحٍ لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمى الجديد الذى كان على سوريا أن تلعبه مستقبلاً فى زيارة نادرة إلى لبنان فى ٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان اللقاء فى مدينة شتورة على الحدود السورية/ اللبنانية؛ وذلك بهدف تأكيد سوريا على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولم يكد يمضى ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥[٣]، ودخلت لبنان مرحلةً من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتبدلة أنهت تمامًا سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. ولقد كان التدخل السورى السياسى مبكرًا بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة؛ فلبنان لا تمثل فقط عمقًا إستراتيجيًا لسوريا؛ وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزءٌ من الإستراتيجية السورية التى اتبعها الأسد للحفاظ على التوازن مع الصراع العربى/ الإسرائيلى، خاصة وأن لبنان تأخذ موقعًا حساسًا بالنسبة لكلٍّ من سوريا وإسرائيل. وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل فى لبنان لعوامل إستراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية؛ فإن التدخل العسكرى السورى كان حقيقة متأخرًا عن بداية اندلاع الحرب الأهلية؛ حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسيًا، وقد لعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دورًا نشطًا من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون بـ«الوالى»، وأصرّ الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحى المارونى وبين الحركة الوطنية اللبنانية؛ وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية فى ١٤ شباط/ فبراير[٤] ١٩٧٦.

استمر التصعيد الإسرائيلى المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفى فيها، خاصةً وأن كلَّ عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين فى لبنان، وكان الموقف ينقسم

بشأنها فى لبنان إلى خصمين: الطرف المسيحى كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة الفلسطينيين كى لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضى اللبنانية، فى حين أن الطرف المسلم واليسارى الذى تزعمه الراحل كمال جنبلاط[٥] بامتياز كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبنانى ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردًا على العمليات الفدائية التى قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة؛ مما أشعر وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدٍّ لها، وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيس الذى طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ فى دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها فى دمشق ريتشارد مورفى بأن إسرائيل قد تضطر للتدخل فى لبنان لوضع حدٍّ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية. شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلى فى الاستيلاء على أراض جديدة لم ينته بعد، وما عزّز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلى المنتخب حديثًا فى تلك الفترة كان إسحاق رابين؛ وهو «بطل» حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

رغم ذلك فقد كان الأسد مترددًا فى الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التى كان ينقلها السفير الأمريكى لدى دمشق (ريتشارد مورفى)، وأخطرها كان فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الذى حذّر صراحة بأن «إسرائيل تعتبر أى تدخل أجنبى (سورى) مسلح فى لبنان تهديدًا خطيرًا للغاية».

كانت الحسابات الدولية تديرها الولايات المتحدة بمفردها؛ ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتى كان ينحصر فى المساندة المعنوية لجنبلاط، وقد تحفظت على التدخل السورى فى لبنان لمواجهته، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التى عرف الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق/ موسكو فى أول لقاء له مع بريجينيف فى موسكو، وهكذا فقد اتفقت بشكلٍ نادر المصالح الأمريكية مع السورية فى ضرورة التدخل السورى فى لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية فى لبنان، وبالمقابل حافظت سوريا فى تدخلها العسكرى على الوجود المسيحى الماروني الذى كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سمى اتفاقية «الخط الأحمر»؛ الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة، والتى لا تعترف بوجودها سوريا، ولا تصدّق ما جاء فيها، وتقضى هذه الاتفاقية كما جاء فى رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلى إيغال آلون إلى

كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السورى فى البحر والجو محدودًا، ولا يتجاوز شمالى خط صيدا/ جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية فى أجزاء من لبنان[٦].

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السورى فى لبنان لم يكن معبدًا تمامًا؛ حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيسًا للجمهورية فى آيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد فى النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين، وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية فى سوريا جلسةً حادة وتضاربًا بالكراسى بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضَّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان[٧]، لكن القيادة اتخذت فى النهاية قرارها بالتدخل فى لبنان على اعتبار أنه «واجبٌ قومى» للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبى، وأرسل الأسد على الفور فى ١ آيار/ مايو ١٩٧٦ قوةً مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندى مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان، وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار فى مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين فى مدينة زحلة الواقعة فى وادى البقاع[٨]، لكن تدخل الأسد هذا الذى قدِّر له فى البداية أن يكون محدودًا امتدَّ شيئًا فشيئًا فى الأراضى اللبنانية، وأخذ شكلاً مأساويًا فى أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦، عندما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية فى ميناء صيدا فى الجنوب وحوله، وعندما وقعت الدبابات السورية فى كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصيًا لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن معركة صيدا لم تكن النهاية، بل كانت بداية التورط السورى الحقيقى فى الحرب الأهلية اللبنانية؛ ذلك أن سوريا بعدها لم تعد راعيًا إقليميًا للبنان؛ بل أصبحت للأسف طرفًا فى هذه الحرب التى ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر»، التى حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه دانى ثلاثين ألفًا من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة حتى سقط المخيم فى النهاية فى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على مذبحة وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدنى قضى معظمهم نحبهم ذبحًا على أيدى «جيش النمور»[٩].

أثار التدخل السورى فى لبنان لتأييد الطرف المسيحى على حساب الطرف الفلسطينى ـ فى وجه الأسد ـ عاصفةً من الرفض ممزوجة بالغضب، وزالت عن الأسد تلك الصورة التى استحقها بجدارة عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣؛ صورة الزعيم الذى يحرص على مصالح أمته العربية، ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربى فى وجه العدو الصهيونى؛ فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبيةً على مستوى العالم العربى، كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعى للزعيم الممجد فى الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخليًا وعربيًا ودوليًا، غير أن كلَّ ذلك لم يكن ليُثنى الأسد عن تدخله الذى رأى فيه «واجبًا قوميًا»، وسيسعى فيما بعد لإضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذى عقد فى الرياض فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية»؛ مما اعتبر نصراً دبلوماسيًا للرئيس الأسد الذى حصل أيضًا على دعم مادى من كلٍّ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربيًا بعد مؤتمر القاهرة فى ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦؛ فأقرت جامعة الدول العربية نهائيًا حسم قوات الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠ ألف جندى بمشاركة عدد من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سوريًا[١٠].

كانت لبنان إذًا بداية الدخول السورى الصريح فى اللعبة الإقليمية، ثم سيطرت عليها بشكل كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩٠؛ إذ أدرك أن هدفه فى تحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة فى الاتحاد السوفيتى حليفه الرئيس؛ فتكيَّف بشىء من الحذر مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة، لكنه لم يتخلَّ عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول فى مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزز من قوة سوريا على الردع هو احتفاظها بقواتها فى الأراضى اللبنانية، ووضعها فى مواقع عسكرية إستراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية فى حال نشوب أى هجوم إسرائيلى مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد فى تخطيطه الإستراتيجى للصراع مع إسرائيل من تحقيق «التوازن الإستراتيجى» من طرفٍ واحد، إلى إثبات «قدرة الردع العسكرية» من طرفٍ واحد

أيضًا، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التى احتفظت معها سوريا بعلاقات سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد فى المقابل من استثمار حرب الخليج للحصّول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقن أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍّ عادل وشامل ودائم فى المنطقة للصراع العربى/ الإسرائيلى، وهو ما شجعه على الاستجابة للرغبة الأمريكية فى تكوين حلف دولى ضد العراق على أمل أن تُتَرجم هذه الرغبة لاحقًا بعرفان للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التى قطعتها لسوريا ولغيرها من أطراف الصراع فى منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على مصالحه فى لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرح لتغيير الخارطة الإقليمية بشكل يوظفه باستمرار لدى كل مرة يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة، فعقب قمة شرم الشيخ فى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذى ظلّ لأكثر من عشرين عامًا الميدان الذى ألحق فيه الأسد الهزيمة بعدد كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا بدءًا من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، ومرورًا بمبادرة ريغان ١٩٨٢، فخطة شولتز ١٩٨٧، وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات عام ١٩٩٣[١١].

أولاً: الصراع السورى/ الإسرائيلى على الجبهة اللبنانية

كانت حكومة إسحاق رابين آنذاك قد بدأت فى عام ١٩٩٣ تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق على الجنوب اللبنانى؛ حيث شنّت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، واستمرت لسبعة أيام عقابًا على الغارات المتتابعة التى قام بها حزب الله على الشريط اللبنانى المحتل الذى تعتبره إسرائيل حزامًا أمنيًا لها، فى حين يعتبره اللبنانيون والسوريون «المنطقة غير الآمنة»، وقد شملت العملية مناطق كثيرة فى الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، وكانت نتائج هذه العملية ١٣ قتيلاً و٥٠٠ جريح، وشملت ١٢٠ قرية دُمِّر فيها ١٠ عشرة آلاف منزل، وبلغ عدد المشردين ٣٠٠ ألف، كما دمرت منشآت عامة مدنية كالمدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه، أما على الجانب الإسرائيلى فقد بلغت الخسائر مقتل ٢٦ جنديًا فقط و٦٧ جنديًا جريحًا، كما أعلن عن ذلك الناطق باسم الجيش الإسرائيلى[١٢]، ولم يكن لهذه العملية أن تتوقف إلا بعد

التوصل إلى «تفاهم» شفهى غير مكتوب أصبح يعرف «بتفاهم تموز/ يوليو»، يقضى بوقف حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل فى مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين، وقد تم التوصل إلى هذا التفاهم بعد وساطة أمريكية بين الطرف السورى واللبنانى من جهة، والطرف الإسرائيلى من جهة أخرى[١٣]؛ حيث أصر السوريون حينها والرئيس حافظ الأسد بشكل خاص على حق حزب الله فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى فى بلاده، وعلى الحظر أن يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قبل الطرفين معًا.

أدرك رابين أنه إذا أصر على موافقة سوريا على هذا التفاهم؛ فإن عليه أن يقبل بهذه الشروط؛ ولذلك أخبر دنيس روس المبعوث الأمريكى الخاص بعملية سلام الشرق الأوسط موافقته على الشروط شرط الموافقة السورية، وحين أعلن الأسد موافقته نشأ ما سمى بتفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣.

لقد اعتبر الإسرائيليون هذا التفاهم نصرًا لهم، خاصة وأنه يضع على عاتق السوريين المسئولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمحافظة على الشروط التى ستمكن من تحقيقه، ورأوا أنه يتيح لقواعد حوار جديدة مع سوريا ولبنان، بما يدفع عملية السلام قدمًا إلى الأمام على حد تعبير أورى ساغى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية فى تلك الفترة[١٤]، وكانت فرصةً مناسبة لرابين أيضًا أن يمتدح السوريين على وفائهم بالتزاماتهم سواءً أكانت شفهية أم مكتوبة، أما الأسد فقد كان رأيه فى التفاهم مختلفًا تمامًا؛ إذ اعتبر أن «الاتفاق محدد جدًا ومحدود جدًا، يتوقف العدوان الإسرائيلى فتتوقف صواريخ الكاتيوشا، أخذًا بالاعتبار أن الكاتيوشا استُخدمت للرد، ولم تكن هى السبب، بل الذريعة، كما حاولوا أن يوُهموا العالم»[١٥]، وكان وزير الخارجية السورى حينها فاروق الشرع صريحًا تمامًا؛ إذ رأى أن «العدوان الأخير على لبنان يمكن حسبما نعتقد أن ينسف عملية السلام برمتها، ولسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد المدافع الإسرائيلية»[١٦]، وعندما ارتبك المسئولون اللبنانيون وأعلنوا عن انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب عادوا بعد اللقاء مع الأسد فى ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ ليُعلنوا أن «لا وجود للجيش اللبنانى فى الجنوب، وأن ذلك سببه إرباك وتسرع وارتجال». وقد «استطاع الأسد أن يحفظنا من إرباكنا، ويخرجنا من تسرعنا، ويعيد الأمور إلى مسارها»[١٧]، وهكذا فلم يكن الأسد ليسمح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تغيِّر حساباته الإستراتيجية

فى الجنوب؛ لذلك أصرَّ الأسد على دور المقاومة فى الجنوب اللبنانى، وقد حصلت بعد هذا التفاهم غير المكتوب على شرعية الدفاع عن الأراضى اللبنانية المحتلة؛ الأمر الذى كانت تستثمره باستمرار فى إرهاق الجيش الإسرائيلى؛ حيث خسر الجيش الإسرائيلى ٩٩ جنديًا فى المنطقة الحدودية منذ عام ١٩٨٥؛ أى فى وقت انسحاب إسرائيل لهذه المنطقة واحتلالها لها حتى تموز/ يوليو١٩٩٣[١٨]، ورغم أن الرقم ضئيلٌ بالمقارنة مع خسائر اللبنانيين إلا أنه كاف لإشعار الإسرائيليين بعدم الأمان، خاصة فى ظل اهتمام إعلامى ووجود رفض شعبى إسرائيلى لبقاء الاحتلال فى الجنوب اللبنانى.

ولذلك فإن الإسرائيليين دائمًا ما كانوا يحملون سوريا المسئولية عن تصاعد عمليات حزب الله فى الجنوب، وكانوا فى بعض الأحيان يعتبرون أنها تتم برغبة من الأسد أو بموافقة شخصية منه؛ ولذلك غالبًا ما كان يتم مناقشة التوتر فى الجنوب اللبنانى فى جلسات المحادثات السورية/ الإسرائيلية؛ الأمر الذى كان السوريون يرفضون مناقشته باستمرار لأنه يتعلق بالوفد اللبنانى[١٩]، ورغم استمرار المفاوضات فإن الجبهة فى الجنوب اللبنانى لم تهدأ أبدًا، بل كانت تشهد أحيانًا تصعيدًا يُنذر بأزمة سورية/ إسرائيلية لا حدود لها، فلم يكن الأسد بوصفه سياسيًا واقعيًا يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية؛ بل كان يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحققت الدعم العربى والدولى لسوريا؛ فإنها تشكل أداةً لا غنى عنها فى المواجهة مع إسرائيل، سيما وأن الدبلوماسية مكنت إسرائيل من قبل من الإفلات من عواقب عدوانها المتكرر على العرب[٢٠]؛ ولذلك فقد كان الإسرائيليون يتلقون ضربات موجعة فى الجنوب اللبنانى، فى الوقت نفسه الذى كان السوريون يتحدثون معهم عن السلام الكامل، فضلاً عن أن الأسد كان بارعًا فى الدمج بين الدبلوماسية والضغط؛ فقد كان يرى أن الانسحاب من الأراضى المحتلة يجب أن لا يتم التفاوض عليه أصلاً؛ لأنه حسب قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن لجوء الأسد إلى التفاوض إلا بعد إدراكه أن استرجاع هذه الأراضى عن طريق الحرب أصبح متعذرًا وغير ممكن؛ ولذلك فقد كان يعتبر أن الهجمات التى يقوم بها حزب الله مقاومة مشروعة لا يجوز التشكيك أبدًا فى شرعيتها أو وطنيتها؛ بل يجب دعمها واحتضانها حتى تحقق أهدافها.

وحين بدأت إسرائيل عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب» فى نيسان/ إبريل ١٩٩٦، وقد هدفت هذه العملية إلى إنهاء الهجمات التى يقوم

بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى (حيث تصاعدت هجمات حزب الله فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ ضد جيش لبنان الجنوبى والقوات الإسرائيلية المتواجدة والمحتلة فى الجنوب اللبنانى)؛ حاولت حينها الولايات المتحدة أن تدفع كلا من سوريا وإسرائيل إلى تهدئة الأمور معتبرةً أن التصعيد ليس فى مصلحة الأطراف جميعًا، ونقل السفير الأمريكى فى إسرائيل مارتن أنديك رسالة إلى بيريز يطلب منه فيها أن تمتنع إسرائيل عن أى عمليات عسكرية فى جنوب لبنان[٢١]. فى نفس الوقت لم يكن الأسد راغبًا فى التصعيد بالرغم من العزلة الدولية التى أقيمت حوله بعد قمة شرم الشيخ التى كان من وظيفتها «إدانة الإرهاب» بعد عمليات حماس داخل إسرائيل، وهو ما رفضته سوريا وامتنعت عن المشاركة فيها.

بعدها شعر الأمريكيون أن من واجبهم إخراج الأسد من عزلته؛ لأن إحساسه بذلك من شأنه أن يقلب الأمور رأسًا على عقب، لكن إسرائيل بدأت عمليتها فى الجنوب اللبنانى التى أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»؛ وذلك بدءًا من ١١ نيسان/ إبريل، وامتدت حتى ٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦، ولقد هدفت هذه العملية إلى تحقيق عدد من الأهداف: **أولاً**: تحسين الوضع الانتخابى لبيريز، خاصة وأن استطلاعات الرأى أصبحت تعطيه نسبة متدنية مقارنة بخصمه الليكودى نتنياهو، **وثانيًا**: تعديل تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣ لمصلحة إسرائيل، عن طريق إنهاء الهجمات التى يقوم بها حزب الله نهائيًا على «المنطقة الآمنة» فى الجنوب اللبنانى، **وثالثًا**: محاولة إسرائيل القفز مباشرة باتجاه خطة سلام إسرائيلية/ لبنانية دون المرور بسوريا تكفل إعادة انتشار الجيش اللبنانى فى المناطق التى يشغلها حزب الله فى ذلك الوقت[٢٢]؛ لذلك بدأت الطائرات الإسرائيلية بغارات مستمرة على منطقة صور، ثم توسعت هذه الغارات فى الأيام التالية لتشمل منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، وبانتهاء العملية كانت الغارات قد شملت ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء ودور عبادة، وأدى ذلك إلى استشهاد ١٥٣ مدنيًا و٥ عسكريين سوريين، و١٣ مقاتلاً من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيًا و٩ عسكريين بما فيهم ضحايا مجزرة قانا[٢٣]، التى لعبت دورًا حاسمًا فى إنهاء العملية باكرًا؛ حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية فى ١٨ نيسان/ إبريل مبنى تابعًا للأمم المتحدة كان قد لجأ إليه أكثر من ١٠٠ مدنى لبنانى معظمهم من العائلات والنساء والأطفال؛ مما أدى إلى حرق المبنى وسقوط ما يقرب من ١١ شهيدًا و١٢٩ جريحًا، لكن وبرغم هذه المجزرة استمرت

الطائرات الإسرائيلية بعملها الهجومى، فى حين ظهر بيريز على شاشة التلفزيون الإسرائيلى ليعلن أن مبنى الأمم المتحدة قُصف عن طريق الخطأ، وأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يكن يعلم بتجمع للمدنيين هناك[٢٤]. . وأثناء مناقشته للموقف اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلى أن قرار القصف كان له ما يبرره؛ فمعظم الضربات دقيقة وأصابت أهدافها، وإن كانت بعض القذائف للأسف قد حادت عن الهدف، وحتى لو كنا قمنا بتصوير المخيم قبل ساعات من القصف لما كان فى وسعنا رؤية اللاجئين لأنهم كانوا فى حظيرتين مسقوفتين[٢٥]. . لقد تحولت العملية العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزق موحل لم يعرف بيريز كيف يخرج منه، خصوصًا بعد مجزرة قانا[٢٦]، فقد خسر التأييد العربى والدولى الذى حصل عليه فى قمة شرم الشيخ، وبعد أن كان يشترط على الأسد شروطًا لاستئناف المفاوضات؛ فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التى فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجددًا إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله فى شرم الشيخ؛ فوزراء خارجية كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا كلهم بدءوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار، «لكن لا شىء يدعو للعجلة» كما أخبر أحد زائريه؛ وهو ما كان يثير استياء بيريز وحنقه؛ وكأن الأسد يريد بذلك الإمعان فى إذلاله واحتقاره[٢٧].

نجحت جهود كريستوفر فى ٢٦ نيسان/ إبريل فى الوصول إلى نص وقف إطلاق النار بين الطرفين، وبعد سلسلة لقاءات أجراها كريستوفر مع الأسد وبيريز فقد نصَّ الاتفاق الجديد على أن المجموعات المسلحة فى لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ كاتيوشا، أو أى نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل، كما تمتنع إسرائيل والمتعاونون معها عن إطلاق أى نوع من السلاح على المدنيين أو على الأهداف المدنية فى لبنان، وبالإضافة إلى هذا فيلتزم الطرفان بالتأكيد على أن لا يكون المدنيون هدفًا للهجوم تحت أى ظروف، كما لا يجوز استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية كقواعد لإطلاق الهجمات، وأخيرًا يؤكد الاتفاق على أنه بدون خرق هذا التفاهم فإنه لا يوجد هناك ما يمنع أى طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس[٢٨]، كما تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإسرائيل، وستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم، كما ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة، وقد جاء نص الاتفاق مكتوبًا بالإنجليزية بناءً على موافقة كل الأطراف الواردة فيه، وواضحٌ أن الاتفاق قد منح ميزات للمقاومة اللبنانية

لم تحظ بها فى تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣؛ إذ هو لم يشر إلى وضع أى قيود على نشاط هذه المقاومة للوجود العسكرى الإسرائيلى فى لبنان فيما عدا القيود الإنسانية المفروضة على إسرائيل نفسها، وفى ذلك اعترافٌ صريح بشرعية المقاومة وأحقيتها فى الوجود والدفاع عن نفسها، كما أن الاتفاق قد نص على آلية للرصد والمراقبة لتنفيذه، وقد بدأت المفاوضات على تكوين هذه الآلية فى واشنطن بدءًا من ١٠ آيار/ مايو إلى أن اتفق على صيغته النهائية فى ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تشكيل حكومة نتنياهو.

ثانيًا: العلاقة السورية/ اللبنانية و«العناية الدولية»

دخلت العلاقة السورية/ اللبنانية منعطفًا جديدًا بدأ من الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى فى آيار/ مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة؛ فقد انسحبت إسرائيل من كامل الجنوب اللبنانى فى ٢٤ آيار/ مايو باستثناء مزارع شبعا التى استثناها مجلس الأمن معتبرًا أنها خاضعة للسيادة السورية[٢٩]، فى حين أكد السوريون أنها تتبع للسيطرة اللبنانية[٣٠]، هذا بالإضافة إلى بعض الخلافات حول نقاط ترسيم الخط الأزرق. ولقد كان الانسحاب نصرًا لبنانيًا بامتياز، سيما وأنه قد تم دون أى شروط إسرائيلية مفروضة على لبنان، وما سرع الانسحاب الإسرائيلى من لبنان كان وصول معلومات استخباراتية لباراك حول صحة الأسد تؤكد له أن وضعه الصحى حرجٌ تمامًا[٣١]، وأنه احتاج إلى منشطات للمشاركة فى قمة جنيف مع الرئيس كلينتون التى عقدت فى آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ ولذلك حسم باراك خياره بالانسحاب المبكر من لبنان حتى قبل الموعد المقرر فى تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ لأنه خشى أن تفلت الأمور بوفاة الأسد، ولا أحد على الإطلاق كان يعرف حقيقة السيناريو المعد لخلافة الأسد، وإن كان الجميع يتوقع أن ابنه بشارًا سيكون وريث أبيه، لكن نجاح السيناريو وتمامه كان فى علم الغيب؛ لذلك قرر باراك الانسحاب والأسد على قيد الحياة؛ لأنه أوثق ضامن لعدم حدوث اعتداءات على الجبهة اللبنانية تضع المنطقة على شفا حربٍ لا يبدو الجميع مستعدًا لها.

ثم بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشار الأسد أصبحت العلاقة السورية/ اللبنانية موضع نقاش جدى داخل الساحة اللبنانية، خاصة مع صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقًا لاتفاق الطائف؛ نظرًا لانتهاء دورها، لكن التغير الدولى كان الأهم فى حجمه، فحدث ١١ أيلول/ سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية

جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم كانت حرب العراق، انتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩ الذى دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود عقب تعديلٍ دستورى[٣٢] أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولى، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسى إزاءها؛ ولذلك وجدت نفسها فى «مأزق صعب» فى لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة فى توتر «العلاقة الإستراتيجية» مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جدًا من التنسيق والتوحد فى المواقف، فأعاد الموقف الفرنسى فى مجلس الأمن ـ الذى كان المحرك الفعلى لصدور القرار ـ العلاقة السورية/ الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، سيما أن دمشق باتت وحيدة تمامًا بالرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى فى مطلع تشرين الأول من عام ٢٠٠٤.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة، إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان، وعلى مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التى أطلقت «انتفاضة الاستقلال» حان الوقت بالنسبة لها كى تُصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن «المسار الواحد»، أو الشعار الشهير «شعبٌ واحد فى دولتين»؛ إذ بدا أن هناك مسارات عدة فى لبنان وحدها، فكيف يمكن الحديث عندئذٍ عن مسارٍ واحد يجمع سوريا ولبنان.

أما بالنسبة للمجتمع الدولى الذى دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريرى إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والأوروبية؛ فإنه أصبح لا يرى فى العلاقة السورية/ اللبنانية إلا احتلالاً سوريًا قائمًا على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سوريا قد اتهمت باغتيال الحريرى، أو هى مسئولة بشكلٍ غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمنى فى لبنان[٣٣]؛ فقد سيطرت المعارضة اللبنانية بعدها على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها فى الانتخابات النيابية، وامتلكت زمام المبادرة بشكلٍ كامل.

بيد أن دمشق تتحمل المسئولية كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان؛ وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ «الخاصرة

الرخوة»، أو معنى «الملف»؛ وهو ما راكم الأخطاء بشكلٍ أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة فى وجه دمشق.

ولقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق، وأن هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التى تؤمن بالأشخاص أكثر فى بناء السياسات الإستراتيجية الحقيقية؛ جعلتها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبنانى بشكل أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة ـ عدا عن اللبنانيين ـ تبريراً شرعيًا واحدًا يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة(٣٤).

ثم جاء الإعلان السورى بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان/ إبريل ٢٠٠٥؛ ليطوى بالكامل صفحة الدور الإقليمى السورى، فلبنان افتتحت الدور الإقليمى لسوريا فى عام ١٩٧٦، وهى نفسها اختتمته.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها فى القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولى شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى، استناداً إلى البند السابع، ولقد استخدمت كافة العصى الممكنة لكن دون إظهار أى جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس حافظ الأسد فى المقايضة هنا واقعيًا أو قابلاً للتحقق أو الصرف؛ فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين، دون شكر على واجبها المنوط بها. وبنفس الوقت تبدو دمشق مقتنعة تمامًا أن الانسحاب لن يكوّن نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً؛ فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائى لتفتح ملفًا آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتى والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

ثم صدر قرار جديد من مجلس الأمن ١٦٣٦ نص على عدم تعاون سوريا الكافى مع مجلس الأمن، وقد صيغ من ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية كعصا غليظة قابلة للتطبيق فى أى لحظة، خاصة وأن القرار الدولى قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، ثم أتى التقرير الثانى لميليس الذى ذكّر بعدم التعاون السورى الكافى والبطىء مع لجنة التحقيق الدولية؛ مما يفتح الباب مستقبلاً على خيارات عدة يبدو أسوؤها العقوبات الدولية، خاصة بعد تأكيد القرار الدولى

السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤ ، ثم أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً حمل الرقم ١٦٨٠ ، وذلك بتأييد ١٣ دولة، وامتناع الصين وروسيا عن التصويت، وقد دعا إلى ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا «خصوصاً فى المناطق التى تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع (فى إشارة إلى منطقة مزارع شبعا)، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين». وأهاب المجلس بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات مماثلة لتلك التى اتخذتها الحكومة اللبنانية «ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضى اللبنانية».

وقد كان رد دمشق عنيفًا؛ إذ وصفت الخارجية السورية القرار بأنه «إجراء غير مسبوق»، و«تدخل فى صلب الشئون السيادية والثنائية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، واستفزاز يعقد الأمور»[٣٥].

وقد حذر وزير الخارجية السورى وليد المعلم من أن «الدفع فى اتجاه توتير الأجواء لا يخدم مصالح لبنان قبل سوريا»، معتبراً أن موضوعى ترسيم الحدود بدءًا من الشمال، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ يتطلبان «المناخ الإيجابى الملائم» بين البلدين، وقال إن ثمة مساعىَ أمريكية/ فرنسية «متناغمة» مع بعض القوى والأشخاص فى لبنان، متوقعًا فشلها؛ لأن قدرة واشنطن وباريس «أكثر محدودية من أن تمس طبيعة العلاقات السورية/ اللبنانية»[٣٦]. وبنفس الوقت صدر إعلان دمشق/ بيروت بتوقيع عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين، وقد دعا الدولتين إلى تصحيح جذرى للعلاقات السورية/ اللبنانية، بدءًا بالاعتراف السورى النهائى باستقلال لبنان، مروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسى بين البلدين، فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من المثقفين والناشطين فى إصدار الإعلان، بتهم «إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر أخبار كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة». وهذه تهم تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد والأشغال الشاقة[٣٧].

كانت سوريا ترى على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم أن «الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان»؛ إذ قال: «نحن نتصور أنه لو كانت هناك سفارات فى البلدين فى ظل أجواء سلبية كان سيتم سحب السفراء أو غلق السفارتين، ونحن من حيث المبدأ لا توجد لدينا مشكلة فى موضوع فتح السفارتين، ولكننا نحتاج إلى الوقت المناسب»[٣٨]. وقد بدا أن استياء دمشق متركز على قيام بعض اللبنانيين ـ وبينهم أعضاء فى الحكومة كما وصفهم المعلم ـ «بالقفز فوق التحقيقات واتهام سوريا بجريمة اغتيال

رفيق الحريرى قبل وصولها إلى نتيجة». وقال: «هناك الحملة الإعلامية الظالمة التى يشنها بعض اللبنانيين على سوريا، والأمر يحتاج بكل بساطة إلى تحسين المناخ القائم بين البلدين»[٣٩].

إذًا بدت بيروت بالنسبة لدمشق وكأنها مركز التقلبات القادمة إليها، ولم يعد الخوف السورى من العراق، ذلك البلد الذى يعيش حالة من الحرب الأهلية؛ وإنما من بيروت التى كانت حتى وقت كبير الحليف الأوثق إلى دمشق.

لقد قال المعلم فى خطاب مكتوب ونادر له أمام مجلس الشعب (البرلمان)، تناول السياسة الخارجية لسوريا إن سوريا «موضع الاستهداف الأمريكى بسبب مواقفها الوطنية، ورفضها للحرب على العراق، ووقوفها فى وجه الهيمنة والتدخل الأجنبى». لكنه اعتبر أن «المشروع الأمريكى فيه مأزوم وفاشل بفعل المقاومة الباسلة للشعب العراقى الشقيق، وبفعل انكشاف التبريرات الكاذبة التى جرى اصطناعها لغزوه، وبقى مشروع الشرق الأوسط الكبير عالقًا فى الوحل العراقى».

وأضاف الوزير السورى: «فى ظل هذا الفشل الأمريكى، ولزيادة الضغوط على سوريا ومحاولة تشديد محاصرتها؛ نشأ التنسيق الأمريكى/ الفرنسى فى شأن لبنان»، رغم «اختلاف المصالح والغايات الفرنسية والأمريكية فى بعض الجوانب، وتلاقيها فى جوانب أخرى». وذكر «أن نقاط الالتقاء أفرزت قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذى استخدم ولا يزال أداة للضغط الدولى على سوريا من جهة، وللتدخل السافر بهدف بسط الهيمنة على لبنان من جهة أخرى. أضيفت إلى ذلك جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريرى، وتوجيه التهمة مباشرة إلى سوريا دونما أى دليل رغم أن سوريا هى متضرر أساسى من الاغتيال؛ الأمر الذى يقطع بأن الجريمة هى جزء من المخطط التآمرى على سوريا ولبنان، وبالتالى على المنطقة بأسرها»[٤٠].

يعكس هذا الخطاب رؤية الخارجية السورية لتبدل موازين القوى فى المحيط الإقليمى؛ لما يعتقد أنه لصالحها، خاصةً مع التورط الأمريكى الكبير فى العراق.

ثالثًا: سوريا ما بعد الحرب: محاولة استعادة الدور الإقليمى

تلك كانت الأجواء السورية/ اللبنانية ما قبل الحرب، وأتت الحرب المفاجئة التى

لم تكن تتوقع دمشق ردة الفعل الإسرائيلية تجاهها لتغير قواعد اللعبة على حد تعبير أحد المسئولين السوريين، على اعتبار أن خلط الأوراق سيكون فى مصلحة سوريا فى المآل الأخير.

فى البداية حمل الجانب الرسمى وعلى لسان نائب الرئيس فاروق الشرع إسرائيل المسئولية عن التصعيد وأن «المقاومة ستستمر طالما بقى الاحتلال». وقد ونوهت الصحف الرسمية بعملية «حزب الله» أسر جنديين إسرائيليين[٤١].

وفى ظل عدم الحسم الإسرائيلى تجاه الموقف من سوريا مع بداية الحرب؛ إذ سادت حال من الترقب للتصريحات الأمريكية والإسرائيلية إزاء احتمال حصول اعتداءات إسرائيلية على مواقع فى سوريا، وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية فى السابق تشير بأصابع الاتهام إلى سوريا؛ ركز بيان حكومة أولمرت الذى أعلن فيه شن الحرب على الحكومة اللبنانية، كما لم تجرِ الإشارة إلى دمشق فى البيان الإسرائيلى. حتى عندما سئل أولمرت عنها قال: «إن سوريا بلد بحكومة ذات طبيعة إرهابية، وإن الاستعدادات المناسبة يجب القيام بها لمعالجة الوضع بالنسبة إلى سلوك الحكومة السورية».

وهذا كان على العكس تمامًا من الموقف الأمريكى؛ إذ قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى فريدريك جونز: «نحمل سوريا وإيران اللتين تدعمان حزب الله مسئولية الهجوم والعنف الذى تلاه»، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قالت إن لدى «سوريا مسئولية خاصة لاستعمال دورها والتأثير فى شكل إيجابى»، قبل أن يقول الرئيس جورج بوش: «يجب أن تحاسب سوريا على أفعالها»[٤٢].

لكن إسرائيل بدت حريصة عبر تصريحات قادتها ووسائل إعلامها على ما وصفته بـ«تهدئة روع» سوريا، وطمأنتها إلى أن استدعاء عشرات الآلاف من أفراد القوات الاحتياطية ليس لغرض شن هجوم عسكرى عليها.

وقد كررت القيادات العسكرية ثم السياسية فيما بعد رسالة مفادها أن إسرائيل بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سوريا «لطمأنتها بأنه ليست لديها نية فى مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب فى لبنان وليس لغايات أخرى»[٤٣].

وقال وزير الدفاع عمير بيريتس للمرة الثانية فى أقل من ٢٤ ساعة: إنه ليست لإسرائيل نية لضرب سوريا، «لكن على الجيش الإسرائيلى أن يكون مستعدًا لأى سيناريو». . وأضاف: إن إسرائيل تعمل كل ما فى وسعها لتبقى الجبهة السورية على وضعها الراهن. . «ونحن ننقل هذه الرسالة ونرجو أن يتم استيعابها ونأمل أيضًا فى أن لا يجر حزب الله سوريا إلى الحرب». هذا على الرغم من أن إسرائيل اتهمت حزب الله باستخدام أسلحة روسية مخصصة لسوريا؛ حيث نسبت صحيفة «معاريف» إلى مسئولين أمنيين أن تل أبيب قدمت إلى موسكو وثائق تثبت أن «حزب الله» استخدم أسلحة روسية مخصصة أصلاً للجيش السورى. وقالت إن «صورًا لصواريخ وصناديق وأغلفة صواريخ عرضت على الروس، بما فى ذلك شهادات تحليق صادرة فى روسيا؛ تؤكد أنها صواريخ روسية الصنع مخصصة للجيش السورى». ثم قال جيش الدفاع الإسرائيلى إن مقاتلى «حزب الله» استخدموا نماذج جديدة من الصواريخ المضادة للدبابات «ميتيس ـ م» و«كورنيت» كانت قد سلمت إلى سوريا فى التسعينيات من القرن الماضى(٤٤).

لكن سوريا أكدت فيما بعد أن أى هجوم إسرائيلى عليها سيقابل برد مباشر كما قال وزير الإعلام السورى محسن بلال. وقال فى أول رد فعل رسمى يصدر عن دمشق منذ شن إسرائيل هجومها الواسع النطاق على لبنان إن «أى عدوان إسرائيلى على سوريا سيقابل برد سورى حازم ومباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب». وأوضح أنه «فى حال تعرضنا لعدوان سوف نرد الرد الكافى الذى تستحقه يد العدوان والعربدة الإسرائيلية فى المنطقة». وأعرب عن «دعم سوريا للمقاومة الوطنية اللبنانية فى تصديها للعدوان الإسرائيلى»، وعن اعتقاده أن «المقاومة ستنتصر»(٤٥).

ثم استنكرت الجبهة الوطنية التقدمية التى تعتبر أعلى هيئة سياسية حاكمة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، واصفة إياه بأنه «حرب إبادة». وأشادت إثر اجتماع لها بـ«الصمود البطولى الذى يبديه المقاومون فى مواجهة العدوان»، معلنة «دعمها ومساندتها الكاملة لأعمال المقاومة الوطنية اللبنانية»(٤٦).

أما شعبيًا فقد شهدت سوريا حركة عبور كثيفة إليها من قبل اللاجئين اللبنانيين الذين أصبحوا يزدادون تباعًا مع تزايد الأعمال العسكرية الإسرائيلية فى لبنان، وخصوصًا بعد ضرب مطار رفيق الحريرى الدولى. وقد استضافت سوريا ما يعادل ٤٠٠ ألف لاجئ

لبنانى خلال الحرب . . استضافهم السوريون فى منازلهم، وتبنت عدة منظمات وجهات خيرية غير حكومية دعمهم وتأمين إقامتهم ومعاشهم[٤٧] .

رابعًا: الخلاف السورى/ العربى أثناء الحرب

عشية اجتماع وزراء الخارجية العرب فى بيروت فى آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بهدف الوصول إلى موقف عربى «موحد» من العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ وصل وزير الخارجية السورى وليد المعلم إلى بيروت فى أول زيارة لمسئول سورى منذ الانسحاب السورى من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥ . وقد أثارت زيارته حينها والتصريحات التى أدلى بها عاصفة ردود فعل لدى عدد من قوى ١٤ آذار/ مارس؛ بدأت بتنظيم تظاهرة احتجاج على زيارته أمام سرايا جبيل؛ مما حال دون استقبال وزير الخارجية اللبنانى فوزى صلوخ له هناك، ونقل مكان الاستقبال إلى سرايا طرابلس .

كما أثارت زيارته ردوداً حادة كان أبرزها للنائب وليد جنبلاط الذى اتهمه «بالمزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبنانى»، وقال: «لولا أصول الضيافة واللياقة لوجب رجمه وطرده من البلاد»؛ ذلك أن المعلم قال وهو فى طريقه إلى الاجتماع الوزارى إن سوريا «سترد على أى اعتداء» إسرائيلى عليها فوراً . وأضاف ردّا على سؤال عن احتمال قيام حرب إقليمية: «أهلاً وسهلاً بالحرب الإقليمية، ونحن مستعدون لها ولا نخفى استعداداتنا» . ثم أضاف: «أنا مستعد لأن أكون جنديّا عند السيد حسن نصر الله»[٤٨] .

وأعلن حينها أن سوريا «تدعم النقاط السبع، التى توصلت إليها الحكومة اللبنانية لوقف الحرب، طالما اتفق عليها اللبنانيون»، شرط أن يضم التوافق اللبنانى «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية وحزب الله جزء أساسى، وهو الذى يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبنانى الباسل» .

وقد وصف مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى صيغته الأولى والمقدم إلى مجلس الأمن لوقف الحرب بأنه «وصفة لاستمرار الحرب، كما أنه وصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية فى لبنان»، لكنه وبنفس الوقت أعلن أن بلاده «جاهزة لترسيم الحدود بين سوريا ولبنان من الشمال إلى الجنوب»، وأن «مزارع شبعا لبنانية ويجب على إسرائيل أن تنسحب منها ومن كل شبر من الأراضى اللبنانية، وهو الموقف نفسه الذى عبر عنه الرئيس السورى

بشار الأسد من مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى[٤٩]؛ إذ وصفه بأنه «وصفة» لعدم الاستقرار، وحذر من تفاقم عدم الاستقرار، إذا أجيز مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى فى مجلس الأمن فى شأن لبنان دون موافقة كل القوى السياسية فى هذا البلد عليه.

الحقيقة أن مخاوف دمشق كانت تنبع من مقترح نشر القوات الدولية فى جنوب لبنان، ونزع سلاح «حزب الله»؛ إذ رأت أن ذلك يعنى «خسارة لحزب الله وابتعاده عن الحدود وفقدانه القدرة الردعية، وفقدان حليف سياسى أساسى لدمشق[٥٠]، ثم أتت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية رايس عن «الشرق الأوسط الجديد» لتزيد الشكوك السورية بأن ترتيبًا إقليميًا جديدًا للمنطقة بدأ يتخلق من دون علم سوريا أو احترام مصالحها؛ لذلك كانت واضحة فى رفضها لمشروع القرار فى صيغته الأولى، وإن كان يداخلها رغبة فى الحفاظ على قدرات حزب الله سليمة أو ما تبقى منها على الأقل، وهذا ما دفعها فيما بعد لقبول القرار ١٧٠١».

خامسًا: ما بعد الحرب

بعد شهر كامل من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبعد مفاوضات مضنية استمرت لأسابيع؛ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ الذى يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و«حزب الله» تمهيدًا لوقف إطلاق نار دائم، وانسحاب إسرائيلى من الأراضى اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، تدعمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «اليونيفيل» التى تقرر تعزيزها ليصل عددها إلى ١٥ ألف رجل مزودين عتادًا وصلاحيات أوسع. كذلك وضع قرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان مدة شهر[٥١].

ورغم الاعتراضات اللبنانية؛ فإن القرار يتيح لإسرائيل تنفيذ عمليات عسكرية دفاعية، فيما أرجأ بت النزاع على مزارع شبعا إلى مرحلة لاحقة. ولم يستجب القرار لمطلب إسرائيل إنشاء قوة متعددة الجنسية منفصلة عن «اليونيفيل» التى تتمركز فى لبنان منذ عام ١٩٧٨. ولم يتضمن مطالبة بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين الذين تعتقلهم إسرائيل، كذلك لم يتضمن مطالبة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية، فى حين شدد على الحاجة إلى إطلاق غير مشروط للجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما «حزب الله» فى ١٢ تموز/

يوليو ٢٠٠٦ . وهذا المطلب لا يندرج فى إطار لائحة من الخطوات المطلوبة من أجل وقف دائم للنار .

وفى لب القرار عنصران : السعى إلى وقف فورى للقتال الذى بدأ فى ١٢ تموز/ يوليو ، وسلسلة من الخطوات التى تؤدى إلى وقف دائم للنار ، وحلٍّ بعيد المدى . وتتضمن هذه السلسلة إنشاء منطقة خالية من أى عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ، إلا تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل» .

واعتمد القرار فى جلسة حضرها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان ، ووزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس ، ووزير الخارجية الفرنسى فيليب دوست بلازى ، ووزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت ، ووزيرة الخارجية اليونانية دورا باكويانيس ، ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى ، الذى تمثل بلاده المجموعة العربية فى مجلس الأمن ، بما يعكس الاهتمام الدولى الفريد بانعكاسات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية .

فى الواقع إن القرار يجيز نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مكونة من ١٥ ألف رجل كحدٍّ أقصى لدعم نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب ، «فيما تنسحب إسرائيل» إلى خلف الخط الأزرق .

ويدعو القرار إلى «الوقف الكامل للأعمال العسكرية» كما قلنا ، إلا أنه لم يحدد إن كان ذلك سيتم فوراً . ويطلب من إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان «فى أسرع وقت» ، بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى والقوة الموسعة التابعة للأمم المتحدة . وبموجب الإصرار اللبنانى ، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إسقاط الإشارة إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بنشر قوة قوية لها صلاحية استخدام السلاح لغير الدفاع عن النفس .

إلا أن القرار يقول إن قوات الأمم المتحدة تستطيع «اتخاذ كل الإجراءات اللازمة» التى تعتبرها ضرورية لعملياتها . ومن المتوقع أن تتولى فرنسا قيادة القوة الجديدة ، وتقضى مهمة القوات الدولية بـ«مراقبة وقف إطلاق النار ومواكبة ودعم القوات اللبنانية خلال انتشارها فى جنوب لبنان ، بما فى ذلك على طول الخط الأزرق ، فى الوقت الذى تسحب إسرائيل قواتها من لبنان» .

ومن ضمن المهمة أيضًا «تنسيق هذا الانتشار مع حكومتى لبنان وإسرائيل». وبناء على إصرار الولايات المتحدة يفرض مشروع القرار حظرًا على جميع الأسلحة والعتاد العسكرى «لأى كيان أو أفراد فى لبنان»، ما عدا تلك التى تجيزها الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة. ويطلب من القوة مراقبة تطبيق وقف الأعمال العسكرية، كما يدعو القرار إسرائيل ولبنان لدعم التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع يشمل إقامة منطقة عازلة فى جنوب لبنان خالية من الميليشيات. ولكن القرار لا يفوض القوة الدولية بنزع سلاح «حزب الله»[٥٢].

١ ـ التعليق على قرار ١٧٠١

بعد صدور القرار علقت دمشق رسميًا على قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، قائلة إنها «تؤيد الإجماع الوطنى اللبنانى والتحفظات والملاحظات التى عبر عنها الموقف الرسمى اللبنانى، وفى ضوء الإنجازات التاريخية التى حققتها المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود البطولى للشعب اللبنانى؛ كانت تأمل فى أن يصدر عن مجلس الأمن بعد هذا الوقت الطويل من المداولات قرار متوازن يحفظ مصالح لبنان كاملة، ويلبى مطالبه العادلة فى تحرير جميع أراضيه المحتلة، وبما يصون أمنه وسيادته واستقلاله الوطنى». وأعلنت أن سوريا «أخذت علمًا بما تضمنه القرار من تأكيد وقف الأعمال العسكرية، وتأكيده أهمية تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط استنادا إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ الأمر الذى يتيح معالجة جذور الصراع فى المنطقة بما يؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها»[٥٣].

لكن حدث شىء لم تكن تتوقعه إسرائيل أبدًا؛ إذ قبيل التصويت على القرار مارس رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت لعبة مزدوجة؛ إذ أعلن من جهة قبوله بالقرار، وأصدر من جهة أخرى أمرًا إلى الجيش الإسرائيلى ببدء الهجوم البرى الواسع الذى كان أقره المجلس الوزارى المصغر للشئون السياسية والأمنية قبل أيام من صدور القرار.

لقد كان القرار وكما يقال أفضل الممكن، وبعد الفرصة الفضلى لوقف العدوان الذى أوقع أكثر من ألف قتيل لبنانى معظمهم مدنيون، ودمر البنى التحتية للبنان.

لكن أولمرت أعطى قراراً بالهجوم البرى على الجنوب اللبنانى لتصفية قواعد حزب الله هناك حتى جنوب نهر الليطانى، فمنى الجيش الإسرائيلى بهزيمة ساحقة سواء على مستوى عدد الجنود الذين قتلوا، أو المركبات والدبابات الإسرائيلية التى دمرت فى مناطق بنت جبيل وعيتا الشعب؛ مما أظهر صورة أسطورية عن حزب الله وقدرته القتالية أمام الجيش الإسرائيلى؛ وهو ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية من جديد، وأعاد حساباتها؛ إذ أعطى هذا «النصر» المحدود المتمثل فى الدفاع الباسل عن الأرض اللبنانية، وإسقاط عدد كبير من الجنود الإسرائيليين فى أرض الميدان دعمًا كبيراً للموقف السورى، الذى وجد فى ذلك فرصة مناسبة للتلويح بالخيار المقاوم فى الجولان.

٢ـ حركة دبلوماسية نشطة

يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من أهم فوائدها بالنسبة لسوريا هو عودتها الدبلوماسية إلى المحيط العربى والإقليمى والدولى، فقد شهدت دمشق حركة دبلوماسية واسعة مع بداية الحرب[٥٤]، وهو ما أعاد تسليط الضوء على دورها الإقليمى بعد أجواء العزلة التى فرضت عليها منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى.

فقد استقبل الرئيس بشار الأسد مع بداية الحرب أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى على لاريجانى ووزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط الذى حمل إليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك، وكان اتصال هاتفى بين الرئيسين سبق زيارة أبو الغيط. كذلك استقبل وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وتلقى اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان؛ وهو ما عبر عنه بصراحة وزير الخارجية الإسبانى ميغيل أنخل موراتينوس الذى يعتبر من أصدقاء سوريا؛ إذ قال إنه «يجب إدخال سوريا المعزولة جدّا فى اللعبة الدولية»[٥٥].

وقد راجت فى الإعلام الغربى ثم العربى نظرية أن سياسة عزل سوريا كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران، وإلى مزيد من التشدد؛ لذلك اقترح المعلق الأمريكى توماس فريدمان فى «نيويورك تايمز»، الذى زار دمشق خلال فترة الحرب «فتح حوار» مع دمشق لإبعادها عن طهران، وشجع محاولة «دق إسفين» بين سوريا وإيران[٥٦].

لكن الدور السورى تعاظم تمامًا مع وجود قوات اليونيفيل المكونة من عداد أوروبى كبير (فرنسى وإيطالى بشكل رئيس)؛ حيث حاولت جميع الدول المشاركة فتح حوار مباشر معها لضمان أمن جنودها، وهو ما كسر طوق العزلة بشكل شبه نهائى عن دمشق، خاصة بالنسبة للبوابة الأوروبية. وفى إشارة لافتة توجه المعلم إلى هلسنكى تلبية لدعوة رسمية من رئاسة الاتحاد الأوروبى، فى أول زيارة لوزير خارجية سورى منذ تأسيس الاتحاد، ومنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى شباط (فبراير) ٢٠٠٤. وقد اعتبرت هذه الزيارة دليلاً على نهاية سياسة العزل التى اتبعها الاتحاد الأوروبى بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى «رفيق الحريرى»، وقد ظهرت ثلاث دول داعمة للحوار بقوة مع سوريا هى إسبانيا وإيطاليا وألمانيا بهدف ضمان الاستقرار فى الجنوب اللبنانى؛ ولذلك حاولت دمشق الاستفادة من هذه الأجواء لتبرير سياسة الفصل بين مسار التحقيق فى اغتيال الرئيس الحريرى الذى تحاول دمشق التعاون مع اللجنة الدولية فيه، وبين فتح الحوار السياسى معها، وعدم الانتظار للوصول إلى نتائج التحقيق. وبنفس الوقت الضغط على الجانب الأوروبى للتوقيع على اتفاق الشراكة الذى وقع بالأحرف الأولى فى نهاية ٢٠٠٤، ولم يوقع رسميًا إلى الآن وجمد الموضوع تمامًا بعد اغتيال الحريرى.

٣ـ الاستثمار السورى للحرب

بالتأكيد كان الموقف السورى الأكثر إثارة للجدل بعد وقف الحرب؛ هو خطاب الرئيس السورى أمام «المؤتمر الرابع لاتحاد الصحفيين» فى دمشق، الذى وجه اتهامات قاسية إلى معظم الحكام العرب متهمًا إياهم بأنهم «أنصاف رجال»، وقد تضمّن الخطاب الذى خرج الرئيس السورى عن نصه المكتوب مرات عدة هجومًا ضاريًا على القوى السياسية اللبنانية التى تريد نزع سلاح المقاومة، واتهمها بأنها تسعى «لإيجاد فتنة فى لبنان»، إلا أنه شدد على أنها فشلت و«سقوطها لا يبدو لنا بعيدًا»، معتبرًا أن قوى ١٧ آيار/ مايو (والمقصود قوى ١٤ آذار/ مارس) هى «منتج إسرائيلى».

وأشار الأسد إلى أن «من مهامهم المستقبلية الآن بعد فشل الحرب؛ إنقاذ الوضع الداخلى فى إسرائيل والحكومة الحالية، إما من خلال إيجاد فتنة فى لبنان، وبالتالى نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسرائيلى إلى الداخل اللبنانى، أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، ولكن أنا أبشرهم بأنهم فشلوا، والسقوط لا يبدو لنا بعيدًا»[٥٧].

أحدث الخطاب ردود فعل عربية ودولية كبيرة للغاية؛ إذ كان أول انعكاساته إلغاء وزير الخارجية الألمانى لزيارته التى كانت مقررة إلى دمشق، وخلق جفوة كبيرة بين سوريا من جهة وبين مصر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وعربيًا لم يشارك المعلم فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، الذى رحب بإرسال الجيش اللبنانى إلى الجنوب، وأكد على ضرورة الدعم الكامل للبنان بكل السبل والوسائل على المستويين السياسى، وإعادة إعماره ومساعدته على بسط سيادته على كامل أراضيه، كما دعموا تطبيق القرار ١٧٠١[٥٨].

وانسجامًا مع ذلك التصعيد السياسى رفض الأسد مقترحًا أوروبيًا بنشر قوة دولية بين سوريا ولبنان، واعتبر أن ذلك يخلق حالة عداء[٥٩]، ثم صعد الأسد من حدة حملته على قوى ١٤ آذار/ مارس فى لبنان قائلاً إنه «يخشى» على لبنان من السقوط فى «الهاوية»[٦٠].

* * *

خاتمة: سياسة «الانكفاء الإستراتيجى»

ربما تكون الحرب على لبنان فرصة إستراتيجية لسوريا لإعادة التفكير فى سياستها الخارجية والإقليمية، لجهة القدرة على استعادة الأراضى السورية المحتلة فى الجولان ولإعادة بناء الوضع الداخلى بشكل سليم ومعافى.

فقد كان المفكر الإستراتيجى بول كنيدى أول من قدم نظرية متكاملة عن العواقب الناجمة عن الفروق الخطيرة بين معدلات النمو الاقتصادى وكلفة الإنفاق العسكرى؛ وذلك فى كتابه «صعود وانهيار القوى العظمى»؛ حيث أشار إلى أن انهيار الإمبراطوريات القديمة الرومانية والنمساوية، والبريطانية وسواها بسبب التعارض القائم بين تعاظم الإنفاق العسكرى وجمود أو تخلف الموارد الاقتصادية المادية.

بالتأكيد سوريا اليوم ليست إمبراطورية، وربما أحد مواطن الخلل فى سياساتها الخارجية إنما يعود إلى تصور بعض مسئوليها أنها كذلك، لكن على أى حال فالتحليل الذى أحاول أن أطوره بالاعتماد على نظرية كنيدى هو أن التوسع فى السياسة الخارجية مع المحافظة فى السياسة الداخلية وعدم قدرتها على المواكبة سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا ومعلوماتيًا سيكون له نتائج عكسية على السياسة الخارجية؛ إذ إنها تصبح أثقل بكثير من قدرتها على التحمل، وربما يثقل كاهلها بما لا قدرة لها به.

فتوسع السياسة الخارجية السورية، وبناؤها لعلاقات محورية مع دول الجوار الإقليمى خلال العقود السابقة، خاصة فى لبنان وفلسطين، وبناء محور فعال مع السعودية ومصر، ثم التحالف الإستراتيجى مع إيران، فضلاً عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلى لقسم من الأرض السورية فى الجولان، وبالتوازى مع ذلك انغلاق الداخل السياسى، وبطء أو انعدام النمو الاقتصادى؛ كل ذلك عكس حال سوريا اليوم فى عدم القدرة على التوازن أو إعادة النظر فى الكثير من سياساتها السابقة.

لذلك لا بد هنا مما أسميه «الانكفاء الإستراتيجى»؛ أى لا بد من محاولة التراجع البطىء والتدريجى ـ كى لا تحدث ردات فعل عكسية لا تحمد عقباها ـ عن المحاور الإقليمية والدولية، بغية احتلال منصات جديدة فى الداخل مبنية على أسس جديدة.. ولا يعنى ذلك الانسحاب والعزلة، فذلك مستحيل فى بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة؛ وإنما التحضير لمنصات سياسية جديدة قائمة على رؤية جديدة، عبر تنضيد العلاقات السياسية الداخلية والتركيز عليها، ثم وفيما بعد استئناف السياسة الخارجية بطرق جديدة، فهناك مثل أمريكى معروف فى السياسة يقول: «Policy is Local»؛ ويعنى أن السياسة محلية، فعندما لا يحصل السياسى أو المرشح على دعم محلى داخلى لسياسته؛ فإن سياسته سوف يُكتب لها الفشل، وعلى ذلك فالانكفاء الإستراتيجى يوفر فرصة للتأمل فى انعكاسات السياسة الإقليمية على الداخل، ما دام أن هدف أى سياسة هو تحقيق تنمية ومصالح وتطلعات مجتمعها؛ أى داخلها، وبالتالى يعطينا فرصة لبناء هذه العلاقات الإقليمية وفق خيارات الداخل ذاته.

إنه تحدى التراجع خطوة خطوة للتقدم فيما بعد بثبات وقوة، ولا بد فى الوقت نفسه من إدماج سياسة الانكفاء هذه مع خطوات فى السياسة الداخلية تتسم بالتقدم، فبناء حياة سياسية قوية قائمة على قوة الأحزاب السياسية الداخلية وتوافقها على السياسة الخارجية؛ يعطى قوة لهذه السياسة، وبنفس الوقت يعطيها استمرارية ومصداقية داخلية وخارجية عندما يثبت للجميع أن هذه السياسة إنما هى مستمدة ونابعة من غاية تحقيق المصالح القريبة والبعيدة للمجتمع السورى.

والتوازن بين التراجع والتقدم يحتاج إلى إدارة تتصف بقدر عال جدّا من الحذر والحكمة والسرعة فى الأداء، ويتطلب بنفس الوقت إطلاق روح من الحماسية القائمة على الأمل بالتغيير فى المستقبل الأفضل داخل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

فإذا عدنا إلى تذكر بعض الأرقام فى سوريا؛ نجد أن تقرير التنمية البشرية الأخير فى سوريا والصادر عن هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع البنك الدولى يذكر أن نسبة الأمية وصلت فى سوريا (حسب التقرير المركزى للإحصاء) إلى ١٩ ٪، وتتوزع هذه النسبة إلى ١٢,١ ٪ فى صفوف الذكور و٢٦,١ ٪ فى صفوف الإناث، وتتصدر المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لائحة الأمية.

لكن أرقام هذا التقرير ـ على فجاعتها ـ تتصف بالاضطراب وعدم الصحة؛ إذ يكفى أن نذكر أنه استنادًا إلى أرقام إحصاء عام ٢٠٠٠ كانت النسبة العامة للأمية ٢٨ ٪، وأن التقرير الحالى يؤكد على أن الزيادة السنوية لعدد المتخلصين من أميتهم لا تتجاوز ٠,٦ ٪، فكيف انخفضت النسبة بهذه السرعة؟

أما تقرير «التعليم والتنمية البشرية: نحو كفاءة أفضل» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة؛ فيذكر أن حوالى (٦٧٪) تقريبا من الطلاب السوريين لا يتابعون تعليمهم الثانوى النظامى.

إن هذه الأرقام كفيلة ليس بدق ناقوس الخطر؛ وإنما إطلاق عملية محاسبة ومسئولية تتعدى النظام التعليمى إلى مساءلة النظام السياسى بأكمله، فالتقرير يذكر أن سوريا ومنذ أواخر الستينيات ـ حيث كانت نسبة الأمية تزيد عن ٥٠٪ ـ أخذت على عاتقها إعداد الخطط والبرامج والمناهج لمحو الأمية، وقد صدر قانون بذلك فى عام ١٩٧١، وكان ملحوظًا انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير حتى بداية التسعينيات من القرن الماضى؛ حيث بدأ التباطؤ ومن ثم التراجع، حتى وصل أو كاد يصل إلى درجة الصفر؛ مما يعنى أن ازدياد نسبة المنخرطين فى المدارس أقل من نسبة المتخلصين من الأمية، وهو مؤشر على تراجع معيار يعد أوليًا فى مؤشرات التنمية الأساسية، فكل المؤشرات الأخرى ترتبط به من الفقر إلى البطالة؛ كما أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

هذا مؤشر بسيط على الحاجة إلى الانكفاء الإستراتيجى بغاية النظر إلى الداخل بوصفه مشهد التغيير الرئيس.

* * *

الهوامش :

١ ـ د. غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور «المجتمع والدولة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص٦٥، وأيضًا: رضوان زيادة، «المأزق السياسى وإشكالية التعثر الديموقراطى فى سوريا»، الزمان، (لندن)، ١٥شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

٢ ـ انظر:

Moshe Ma'os, "The Emergence of Modern Syria", in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P.9.

Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

٣ ـ للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التى ساعدت على استمرارها، راجع:

- Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضًا:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

4 - Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (London: Macmillan Press) P. 120.

٥ ـ للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

٦ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ص٤٥٣، وانظر أيضًا: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل فى مفاوضاتها مع سوريا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص٤٠ ـ ٤٣؛ حيث اقتنعت إسرائيل أن التدخل السورى سيؤدى إلى تورطها فى مشاكل لبنان المعقدة، إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأى رئيس الوزراء إسحاق رابين. وانظر:

- Z. Schiff, "Dealing with Syria", Foreign Policy, No. 55, Summer 1984.

وأيضًا: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام (عمان: دار الجليل، ١٩٩٣) ص١٦١ .

٧ ـ محمد جمال باروت، «حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا: من الحركة التصحيحية إلى تصفية مراكز الجنرالات»، الحياة، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ .

8- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, opicit, P. 136.

٩ ـ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط [م، س]، ص٤٦٠ .

10- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163.

١١ ـ انظر: رضوان زيادة، السلام الدانى: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٢ ـ محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل: ٥٠ عامًا من الصمود والمقاومة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٣ .

١٣ ـ إعداد وتقديم: محمود سويد، حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات»، ٢٥ـ٣١/ ٧/ ١٩٩٣)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٣)، ص٧ .

١٤ ـ المرجع نفسه، ص ٨ .

١٥ ـ السفير، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٦ ـ النهار، (بيروت)، ٢٩/ ٧/ ١٩٩٣ .

١٧ ـ السفير، (بيروت)، ٢٢/ ٨/ ١٩٩٣، هذا ما صرّح به وزير الإعلام اللبنانى فى تلك الفترة ميشيل سماحة.

١٨ ـ النهار، (بيروت)، ٢٥/ ٨/ ١٩٩٣ .

١٩ ـ انظر: رضوان زيادة، مرجع سابق.

٢٠ ـ ريمون هينبوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية [م، س]، ص٦٥١ـ٦٥٢، وانظر أيضًا: محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٣، وجمال عبد الجواد ومحمد منير لطفى، «سوريا تفاوض إسرائيل»، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، ١٩٩٦).

21- Helena Cobban, "The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond", P.157

وقارن مع: هيلينا كوبان، «الفرصة الكبرى الضائعة: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية»، السياسة، (الكويت)، الحلقة ١٧، ٧/ ٧/ ١٩٩٩، وقد طلب الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش أثناء لقائه بالأسد فى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ تهدئة الوضع فى الجنوب اللبنانى؛ لأن ذلك كفيل باستمرار مفاوضات السلام، انظر: الحياة، (لندن)، ٢/ ٤/ ١٩٩٦ .

22- Robret Satloff and Alan Makovsky, "Changing's Assad's incentive structure: Christopher in the "Lion's Den", Washington institute for Near East policy, Policy Watch, Number 194, April 22,1996.

٢٣ ـ الأرقام واردة فى التقرير الذى أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة كلفت بالتحقيق فى مجزرة قانا، راجع: محمود سويد، الجنوب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل [م، س]، ص٢٤ـ٢٥، وراجع التقرير الذى أعدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human right watch) أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ .

٢٤ ـ من حوار بيريز مع التليفزيون الإسرائيلى فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن: السفير، (بيروت)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦ .

٢٥ ـ من تقرير لراديو جيش الدفاع الإسرائيلى بعنوان «قادة الجيش يناقشون عملية عناقيد الغضب فى لبنان»، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦، نقلاً عن:

وقارن مع: Helena Cobban, The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond, P.161.

ـ هيلينا كوبان، الفرصة الكبرى الضائعة. مرجع سابق.

٢٦ ـ بدأت حملة الإدانة الدولية من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى، ولحقتها سلسلةٌ طويلة شملت وزارة الخارجية البريطانية والألمانية والدانماركية والنمساوية والأسترالية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والرومانية والاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، وبدأ مجلس الأمن

يبحث شكوى لبنانية قدمت ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن الرئيس كلينتون صرّح عقب مجزرة قانا عن أسفه لعائلات الذين قتلوا وجرحوا فى جنوب لبنان، وقدم تعازيه إلى الحكومة اللبنانية، ثم اتسعت بعدها حملة الإدانة بشكل واسع جدًا وعلى مستوى الرؤساء كالرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور ورئيس الوزراء الكندى والفرنسى، إلى غير ذلك؛ مما ضم قائمةً طويلة تُظهر بامتياز عمق المأزق الذى وضع بيريز نفسه فيه، ومن الممكن مراجعة ردود الفعل عربيًا وإقليميًا ودوليًا فى كتاب: «عملية عناقيد الغضب: حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان/ الوقائع، المبادرات، النتائج»، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦).

٢٧ـ انظر: يوئيل ماركوس، «وجه بيريز القاسى»، هاآرتس، (تل أبيب)، ١٩/ ٤/ ١٩٩٦؛ إذ بقدر ما كشفت هذه العملية عن وجه جديد ومختلف لبيريز فإنها أظهرت فشلاً ذريعًا للوجه الجديد هذا.

٢٨ـ انظر النص الكامل لتفاهم نيسان فى: «عملية عناقيد الغضب حرب السلام الإسرائيلى فى لبنان»، [م، س]، ص ١١٨، وانظر أيضًا السفير، (بيروت)، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦.

٢٩ـ الحياة، (لندن)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠ . . وللمزيد حول الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب الذى اعتبر نصرًا للمقاومة اللبنانية راجع الصحف اللبنانية التى خصصت جميع صفحاتها للاحتفال بهذا العيد (عيد المقاومة والتحرير). . انظر: الحياة، (لندن)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ٢٤ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ والمستقبل، ٢٤/ و٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠، أما الصحف الإسرائيلية فقد سيطر عليها أخبار انهيار جيش لبنان الجنوبى وتوقعات المستقبل القادم المخيف، وقد لعب الانسحاب الإسرائيلى المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دورًا حاسمًا فى انهيار شعبية باراك، انظر: عوفر شلاح، «حزب الله يتخذ القرار»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، ورون بن يشاى، «مرحلة عدم اليقين»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠، وزئيف شيف، نظرية الأمن الجديدة، هاآرتس (تل أبيب)، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٠، ويوسى فيلمان، حتى إغلاق آخر البوابات، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ .

٣٠ـ انظر: عصام خليفة، «دراسة بالوثائق تؤكد لبنانية مزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ وأيضًا: باسم يموت، «الأهمية الإستراتيجية الاقتصادية لمزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ٧/ ٣/ ٢٠٠٠، وقد أقرّ أحد الباحثين الإسرائيليين بلبنانية مزارع شبعا، انظر: عكيفا الدار، «مزارع شبعا لبنانية»، هاآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٢ .

٣١ـ ذكرت صحيفة Sunday times فى ٩/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) حصلت بالتعاون مع المخابرات الأردنية على عينة من بول الأسد؛ وذلك عندما قضى يومًا فى عمان اشترك خلاله فى تشييع جنازة الملك حسين، وقد حصل الإسرائيليون من خلال هذه العينة على معلومات كثيرة حول صحة الأسد بما فيها قائمة كاملة بكل الأدوية التى يستعملها ونظام الطعام الذى يلتزم به، وقد أكدت معاريف، (تل أبيب)، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية تحوى ملفات عن صحة عدد من الزعماء العرب بمن فيهم الأسد.

٣٢ـ المستقبل، (بيروت)، ٤/ ٩/ ٢٠٠٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤، والسفير، (بيروت)، ٣/ ٩/ ٢٠٠٤ .

33- Michael Young ," All eyes turn to Syria", International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية :

- "Syria After Lebanon, Lebanon After Syria" ,Middle East Report N*39,12 April 2005.

٣٤ ـ انظر : عبد الله بوحبيب، «أخطاء سوريا الإستراتيجية فى العلاقة مع واشنطن»، الحياة، (لندن)١١/ ٤/ ٢٠٠٥ .

٣٥ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٦ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٣٩ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٦/ ٢٠٠٦ .

٤١ ـ الثورة، (دمشق)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، وقد ذكرت «أن ثقافة المقاومة مقبلة على مزيد من الانتشار لأنها أثبتت نجاعتها».

٤٢ ـ الحياة، (لندن)، ١٤ / ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٣ ـ الحياة، (لندن)، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ النهار، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، فى حين أن من كان يعتبر محسوبًا على جبهة الحمائم أو فريق السلام الإسرائيلى طالب بضرب سوريا، انظر : يوسى بيلين، «ضرب سوريا»، ترجمة عن العبرية، المستقبل، (بيروت)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ النهار، (بيروت)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ الحياة، (لندن)، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ الحياة، (لندن)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ الحياة، (لندن)، ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ النهار، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ المستقبل، (بيروت)، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ النهار، (بيروت)، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ النهار، (بيروت)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ الحياة، (لندن)، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥٧ ـ السفير، (بيروت)، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٨ ـ المستقبل، (بيروت)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ النهار، (بيروت)، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ النهار، (بيروت)، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦ .